http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1735) السنة السابعة - الأحد (28) شباط 2010

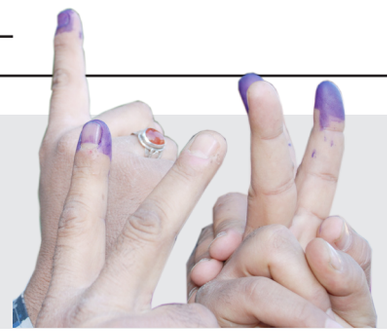

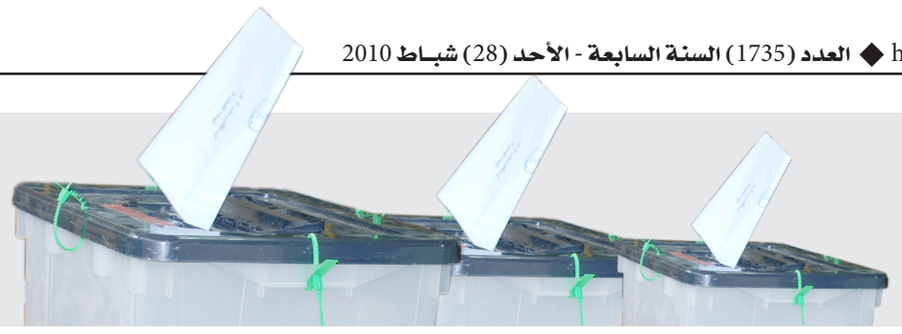

7

الطريق إلى الانتخابات

صدى الخارج

مكاتب المفوضية في الخارج تنجز استعداداتها النهائية ليوم الاقتراع

بغداد / المدى

اجرت مديرعام انتخابات الخارج/ فرع النمسا حنان غانم مباحثات مع وفد مكتب الجامعة العربية لاطلاع على الاعمال الفنية والتقنية الخاصة بانتخابات العراقيين في فيينا.

وقدمت غانم بحسب بيان صادر عن المفوضية تقريرا كاملا لوفد الجامعة العربية في النمسا والذي ترأسه سفير الجامعة العربية الدكتور ميخائيل وهبه تضمن تفاصيل عملية اقتراع العراقيين في الانتخابات البرلمانية المقبلة، مشيرة الى انه تم استكمال كافة الاستعدادات وتوفر كافة الظروف الفنية والتقنية في العملية الانتخابية من شروط للمراقبين ودورهم اثناء العملية الانتخابية.

من جانبه، قدم وفد الجامعة العربية اسماء المرشحين كمراقبين للعملية الانتخابية، وابدى الوفد كامل استعداده للتعاون مع مكتب مفوضية الانتخابات في النمسا بما يتعلق بدوره كمنظمة عربية دولية.

وفي هولندا، عقد مكتب مفوضية الانتخابات ندوة تثقيفية في مدينة خرونكن شمال هولندا حضرها عدد من الناخبين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع العراقي. وقد اطلع الناخبون في الندوة على كافة التعليمات والشروط الواجب اتباعها خلال فترة التصويت والاقتراع والصادرة من مكتب مفوضية الخارج. كما تم في الندوة تعريف الناخبين في مدينة خرونكن بقواعد ومراكز الاقتراع.

وفي الاردن، قامت شعبة الاعلام في مكتب المفوضية في عمان بتنظيم الندوة الثانية للتثقيف الجماهيري، بهدف تثقيف الناخب العراقي المؤهل للانتخاب بكل مايحتاجه لاجراء عملية الانتخاب في تاريخها المحدد بآلياتها وسياقاتها الصحيحة.

أكثر من خمسين دولة ستشرف على مراكز الاقتراع

مطالبة بعدم إشراك دول الجوار في لجان الرقابة على الانتخابات

بغداد / المدى

طالب النائب عن التحالف الكردستاني عادل برواري الامم المتحدة " بعدم ارسال مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات العراقية المقبلة من دول الجوار وانما من دول ليس لها اجندات خاصة للتأثير على المسار السياسي في العراق ".

وقال برواري بحسب (إيبا) امس السبت" ان ارسال المراقبين الدوليين من خارج دول الجوار والاقليم ، سيكون افضل بسبب عدم وجود مصالح سلبية لدولهم في التاثير على الانتخابات". واشار برواري الى "ان كل دول الجوار لديها اجندات خاصة تريد ان تنفذها في البلاد وان اغلب الكتل والقوى السياسية المرشحة للانتخابات لديها اجندات خارجية تريد تنفيذها".

واكد برواري" ضرورة ان تعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبكل جهودها من اجل ان تخرج الانتخابات المقبلة بدون اي تأثيرات وبشفافية عالية".

وتتهم القوى والكتل السياسية ومن خلال تصريحاتها وبياناتها الاعلامية دول الجوار بالتدخل السلبي في الشأن العراقي. وكانت كتل وشخصيات سياسية قد اعتبرت ومن خلال تصريحاتها الصحفية أن لا قدرة لمفوضية الانتخابات على ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات المقبلة.

كما انه من المؤمل أن يشارك أكثر من ٤٠٠ مراقب دولي موجودين في يوم الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في السابع من شهر آذار المقبل.

وبحسب عضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كريم التميمي فان العدد قابل للزيادة نتيجة رغبة العديد من المنظمات المعنية بمراقبة الانتخابات إرسال موظفيها لمراقبة الانتخابات العراقية، مشيرا الى أن نحو خمسين دولة من دول الاتحاد الأوروبي والعالم ستشارك في مراقبة الانتخابات، سواء من خلال المراقبين الذين سترسلهم، أو من خلال سفاراتها الموجودة في العراق، إضافة الى قيام الجامعة العربية بإرسال وفد يضم ٦٨ مراقباً من المؤمل وصولهم الى العراق خلالَ الأيام القليلة المقبلة. واكد التميمي بحسب إذاعة العراق الحر أن حرية مطلقة ستكون أمام المراقبين الدوليين في التواجد في أي مركز اقتراع سواء في بغداد أو باقي المحافظات، مضيفاً أن مفوضية الانتخابات وبالتنسيق مع اللجنة الأمنية العليا المكلفة بحماية الانتخابات ستقوم باتخاذ إجراءات أمنية مشددة لضمان سلامة وامن المراقبين الدوليين.

وبحسب عضو مجلس المفوضين كريم التميمي فان مفوضية الانتخابات لن تمنع أي منظمة دولية مهما كانت جنسيتها من مراقبة الانتخابات شريطة أن يكون معترف بها دولياً في مجال مراقبة الانتخابات.

كما قال المحلل السياسي هاشم حسن ان وجود هذا العدد الكبير من المراقبين الدوليين خلال الانتخابات يضفي شرعية عليها، ويضمن نزاهتها وشفافيتها. ويؤشر المحلل حسن غياباً ملحوظاً لوجود مراقبين من بعض الدول الفاعلة في الساحة العراقية.

مراقبون يدققون اسماء الناخبين في مركز اقتراعي

صور المرشحات تجذب انتباه المواطنين أكثر من الشعارات والوعود الانتخابية

بغداد / المدى

اثارت صور المرشحين التي انتشرت في اغلب شوارع بغداد وازقتها الكثير من التعليقات الطريفة، بينما حازت الملصقات التي تحمل صور المرشحات الحيز الاكبر من اهتمام المارة.

وقالت المرشحة تانيا طلعت بحسب وكالة (إيبا) «ان الكتل السياسية ذات التوجه الديني قامت باستقطاب نساء ذات فكر علماني من (غير المحجبات) بهدف اعطاء المواطن العراقي انطباعاً ان توجهها يقبل الكل وغير منغلق على جهة ما». واعربت طلعت عن تمنيها «ان لايكون هذا التوجه شكليا فقط وعليهم ان يثبتوا ان هذه الصبغة الجديدة ليست مجرد شعارات والا يقفوا بوجه النساء وحقوقهن». حسب قولها. واكدت على «ان هذا التوجه الجديد سيعطي صفة معنوية مضافة للمرأة خلال الانتخابات القادمة وسيحدث قفزة نوعية للمرأة البرلمانية في مجلس النواب القادم».

من جانبه، قال المواطن سعد عبد الحسين الحقيقة ان صور المرشحات اجمل بكثير من الوعود والشعارات التي تحملها دعاية المرشحين. واضاف انا شخصيا لا اقرأ ما كتب على الملصقات لأنني اعرف أصلا ما بها فقد حفظناه عن ظهر قلب طيلة السنوات الماضية، لكنني اتطلع بوجوه المرشحات اللاتي ظهرن هذه المرة بحلة جميلة.

اما احمد سلمان الطالب في جامعة بغداد فقال الكثير من الطلاب قرروا انتخاب احدى المرشحات رغم انهم لا يعرفونها، ولكن صورتها الجميلة المعلقة عند مدخل الجامعة جعلتهم يميلون اليها. واضاف البعض منهم يقول نريد برلمانا يضم وجوها جديدة، عسى ان يغير من الصورة التي رسمناها عن البرلمان في دورته السابقة.

المعلمة صفاء سامي اعربت عن اعتراضها على ان يتم تقييم المرأة على اساس المظهر فقط، واشارت الى ان العديد من النساء اثبتن جدارة في الاعوام الماضية سواء في مجلس النواب او مؤسسات الدولة ،لذلك المفروض ان يكون الاختيار على اسس الكفاءة والقدرة.

واضافت: الكثير من المرشحات هن من الحاصلات على شهادات عليا، ومن الكفاءات العراقية لذلك اجد من الاجحاف ان يتم التقييم على اساس جمال المرأة.

اما سعد الدليمي فاعتبر ان الامر يبدو وكأن القوائم تريد استقطاب الاصوات من خلال النساء، خاصة وان هناك (كوتا) مخصصة لهن. واضاف لا يهمني ان تكون المرشحة جميلة ام لا، فالمهم هل هي قادرة على ان تشغل المقعد البرلماني بجدارة ام لا، مشيرا الى ان ما لوحظ خلال البرلمان الماضي ارتباط المرأة بكتلتها البرلمانية التي كان لها الرأي. وطالب ان تتحرر المرأة من كل القيود ليكون لها رأيها المستقل وقراراها الذي قد يطابق او يخالف رأي كتلتها البرلمانية لتثبت جدارتها واستحقاقها.

انتخبوا وغيّروا ..

المال والدين ومقاعد البرلمان!

عامر القيسي

بالامس تحدثنا عن ظاهرة شراء الاصوات الواسعة النطاق والسيئة الصيت معا، واليوم عن خروقات استخدام الرموز الدينية في الدعايات الانتخابية. قد لاتبدو الظاهرة في بغداد واضحة المعالم أو مؤثرة بدرجة تثير الرأي العام، الا انها في المحافظات والقرى تشتغل على مدار الساعة ، ويجري استغلال بيوت الله من الجوامع والحسينيات في بعض المناطق كما لو انها مقرات حزبية ، وحتى الكارتات والبوسترات وزع الكثير منها وهي تحمل صور واسماء اولياء اجلاء لاشأن لهم بالسياسة الحالية لامن قريب ولا من بعيد وسيرهم وحدها لو اقتدى بها الناس لكنا في احسن الاحوال. الظاهرتان معا تحدثنا حولهما مع قادة كتل برلمانية واحزاب وتيارات وحتى اشخاص وقد استنكر الجميع دون استثناء هذه الممارسات التي تشكل خرقا دستوريا وخرقا لتعليمات وقوانين مفوضية الانتخابات وخرقا اخلاقيا ايضا،لان الاستقواء أو الاتكاء على المقدسات للحصول على مغانم دنيوية ومنها المقعد البرلماني على سبيل المثال ، تشكل ليس خرقا اخلاقيا فقط وانما تعبر عن عجز تام في كسب الناخب على اساس البرنامج الاجتماعي والاقتصادي والخدمي، وتعبر عن خواء فكري وسياسي وافتقاد الى تأثيرات التأريخ النضالي الشخصي الذي يقتنع به الناخب ويدفعه لان يصوت يوم الاقتراع للفكرة والبرنامج والتأريخ الشخصي والكفاءة العلمية والمهنية.

الغريب في الامر اننا في حيرة من امرنا في تصديق من على من؟ فاذا صدقنا السياسيين الذين ادانوا الظاهرتين وتبرأوا منهما، فان الواقع يقول غير ذلك والادلة لاتعد ولا تحصى، خصوصا ان الخروقات، حسب تقارير المراقبة المحلية، تسجل على الكتل الكبيرة والغنية معا؟ واذا صدقنا الواقع الذي امامنا بالصورة والصوت فاننا نعتز حقيقة بصدقية السياسيين الذين اجابونا على تساؤلاتنا البريئة؟ ويبقى علينا ان التزمنا الحياد الايجابي، الذي سقط بالضربة القاضية في تسعينيات القرن المنصرم، أن نسأل السؤال التالي:

من يقوم بهذه الخروقات؟

من الصعوبة الاجابة بالتحديد عن مثل هذا السؤال، لكن الاكيد الذي تزكيه الشواهد والادلة الدامغة، هو ان الخروقات حاصلة وان الذين يمارسونها يقولون علنا نحن من الجهة الفلانية وهي نفس الجهات التي تستنكر مثل هذه الخروقات التي تسيء للعملية السياسية والتضحيات التي قدمها الشعب العراقي من اجل ان يجعلها واقفة على قدميها وحال بينها وبين ان يطيح بها الاعداء في يوم مولدها.

ولكي نكون منصفين فعلينا ان لانحمل المرشح الفاقد الاهلية كامل المسؤولية عن الخروقات الانتخابية، التي ننتظر منها الشيء الكثير، وانما يتوجب ان يتحمل الناخب مسؤوليته للحد من اتساع هذه الظواهر، ومن الخطأ الاستهانة بوعي المواطنين، بما في ذلك البسطاء منهم، لانهم اثبتوا في اكثر من موقعة بعد سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣ ان لهم قدرات حسّية شعبية، عادة ما اطلق عليها الممانعات العراقية، في اخراج الشعرة من العجين ووضع الامور في نصابها الصحيح. ونقولها للتأريخ وبكل صراحة اذا انتخبنا الذي يشتري اصواتنا بالدنانير والبطانيات، واذا انتخبنا الذي يدغدغ مشاعرنا العميقة وحبنا للدين ورموزه من اجل الجلوس على المقعد المليوني في البرلمان فاقرأوا السلام على اربع سنوات قادمة من عمرنا .. والسلام عليكم.

دعوات لتوفير الحماية وإنهاء قضية مسيحيي نينوى

الداخلية تعلن استكمال إجراءاتها الأمنية الخاصة بالعملية الانتخابية

بغداد- اربيل / المدى

فيما اعلنت وزارة الداخلية استكمال الاستعدادات اللازمة لتأمين الحماية للعملية الانتخابية، واستبعادها حصول ما يعيق سير الانتخابات في مختلف أنحاء البلاد. دعا المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري في اربيل ادارة الموصل الى توفير الحماية وايجاد حلول نهائية لقضية المسيحيين المهجرين من نينوى.

وأكد المفتش العام في وزارة الداخلية عقيل الطريحي بحسب «راديو سوا» استكمال الاستعدادات اللازمة لتأمين الحماية للعملية الانتخابية، مستبعدا حصول ما يعيق سير الانتخابات في مختلف أنحاء البلاد. وتوقع الطريحي أن تفشل الجماعات المسلحة في التأثير على إجراء الانتخابات لأنها خسرت في جولات عديدة، على حد وصفه. وأضاف «الجماعات الإرهابية خسرت كثيرا ولن تتمكن من التأثير على الشعب العراقي الذي حزم خياراته».

وكانت وزارة الداخلية أعلنت في وقت سابق أنها شرعت بتنفيذ خطة واسعة لحماية المراكز الانتخابية. وكشفت مصادر في وزارة الداخلية أن هذه الخطة الأمنية الواسعة لن تنتهي إلا بعد تشكيل الحكومة الجديدة. من جهته، اعرب عضو في المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري في اربيل امس السبت ان المجلس يعاني من عدم تمكنه من ايجاد حلول لقضية المسيحيين المهجرين من الموصل. وقال نائب رئيس المجلس في اربيل جونسون سياوش بحسب (آكانيوز) ان» المجلس يعاني الان مشكلة ايجاد حل لقضية المسيحيين المهجرين من الموصل بسبب اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية والمرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد». واضاف جونسون ان «تهجير المسيحيين من مناطقهم يمكنهم من تقديم طلبات اللجوء الى الدول الاوروبية التي ستمنحهم اللجوء نظرا للمعاناة والاضطهاد والتهديد بالقتل الذي باتوا يواجهونه في العراق.

وحول الجهات المتهمة التي تقف وراء هذه المشكلة قال جونسون انه «ليس بالامكان توجيه اصابع الاتهام الى أي طرف اذ ليس هناك ادلة كافية، ولكننا نرى «ان لم تكن ادارة الموصل ومحافظها قادرة على حماية سكان المدينة بمختلف اديانهم وطوائفهم، فعليهم ان يتنحوا عن تلك المناصب لمن هو اجدر بها». واشارجونسون الى انه» تمت مناقشة الامر مع منظمة اليونيسف والكنائس والجهات العالمية والدولية المعنية بالقضية لتقديم الدعم للمسيحيين ليس في دول المهجر ، انما في توفير الحماية لهم في مناطقهم الاصلية».

وكانت مدينة الموصل شهدت منذ أواخر شهر أيلول من العام الماضي تصاعدا في وتيرة استهداف المسيحيين من قبل جماعات مسلحة ما أدى إلى نزوح الكثير من العائلات المسيحية إلى أطرف المدينة ومحافظات اقليم كردستان ودول الخارج.

من جانب اخر، فقد تنوعت آراء عدد من اصحاب المحال التجارية في نينوى، حول تعليق عدد من صور المرشحين للانتخابات النيابية المرتقبة، والمقرر اجراؤها في السابع من الشهر المقبل على واجهات وجدران محالهم.

وقال سلمان عمر/ صاحب محل لمكافحة الافات الزراعية «سمحت لاحد المرشحين بتعليق صورته على واجهة محلي، لانه صديق لي»، مضيفاً «هذا واجب علي ان اقف الى جانبه في هذا الوقت». ونفى عمر بشدة استلامه أي مبلغ مقابل السماح بتعليق صورة المرشح الصديق، مؤكداً «لو كان الامر كذلك لكان هناك صور لمرشحين اخرين بجانب صورة صديقي».

لكن بسام شاكر/ صاحب محل حلاقة، قال «اتيت صباحا ورأيت مجموعة صور معلقة بجوار المحل، وانا لا اعرف أي منهم»، مشيراً الى انه «لا ضير في ذلك انهم من (جماعتنا) وخلال اسبوعين او ثلاثة سينتهي الامر». شاكر نفى استلام أي مبلغ مقابل تعليق صور المرشحين وقال «لاول مرة اسمع عن دفع مبالغ مقابل السماح بتعليق الصور».

اما فاضل مجيد، صاحب محل لبيع الاحذية فقد تحدث قائلاً «لم اكن في المحل عندما تم تعليق هذه الصور (اشار الى صور المرشحين) بل ابني كان في المحل». كما ونفى ايضاً معرفته بأي من المرشحين وقال «لقد لصقوا صورهم في اماكن غير لائقة بين رفوف عرض الاحذية على المتسوقين في الرصيف». واستغرب مجيد عندما سالناه عن الثمن الذي قبضه مقابل تعليق صور المرشحين متسائلاً «هل وصلت الامور الى هذا الحد؟، لا أعلم بما تتحدثون عنه». فيما برر ابو لارا/ صاحب محل لحجز تذاكر السفر، بالقول «لقد علقت صورة المرشح لانه ابن عمتي، وانا ادعمه وسانتخبه ايضا». وعن بقية صور المرشحين الملصقة في جدران محله الخارجية قال ابو لارا «لقد طلبوا تعليق صورهم هنا على اعتبار انه مكان بارز ومميز، فسمحت لهم بذلك»، نافياً تقاضيه اية اجور مقابل تعليقِ صور المرشحين». عبد السلام وسعيد، شقيقان يديران مطعماً للوجبات السريعة، اكدا انهما «حضرا صباحا وشاهدا»صور المرشحين ملصقة على جدران المطعم، ولا يعرفان كيف ومتى الصقوها». واستدرك عبد السلام بالقول «لكني لا ارى مشكلة في ذلك، بقدر ما اخشى ان المواد الصمغية ستترك اثرها على الجدران بعد انتهاء الانتخابات».

كما نفيا علمهما بوجود من يقبض ثمن مقابل تعليق صور المرشحين. سمير ابلحد/ صاحب محل اقمشة، قال ان «صور مرشحين اثنين على واجهة محلي قمت بتعليق بعضها بيدي لانهما من (جماعتنا) واتمنى لهما الفوز»،مبينا بالقول «امابقية الصور فقد سمحت بتعليقها لانها ديمقراطية ومن حق الجميع تعليق صورهم». ابلحد اكد انه «لم يقبض أي ثمن جراء تعليق الصور على واجهة محله». وشكا من ان «بعض الصبية يقومون بتمزيق الصور ورمي النفايات امام المحل».

ويشارك في الانتخابات النيابية المقبلة المقرر اجراؤها في السابع من الشهر المقبل، بحسب إحصاءات المفوضية المستقلة للانتخابات ٦١٧٢ مرشحاً يمثلون ١٦٥ كياناً سياسياً ينتمون إلى ١٢ ائتلافاً انتخابياً يتنافسون على ٣٢٥ مقعدا، وبدأت الحملة الدعائية للمرشحين والكيانات السياسية في الثاني عشر من الشهرالجاري، لعموم المحافظات.

رأي عام

واسطيون: التجربة العملية هي معيار التصويت للمرشحين في الانتخابات البرلمانية

> مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية وبدء العد التنازلي ليوم السابع من آذار المقبل تصاعدت وتيرة الخطابات الدعائية للمرشحين والكيانات والأحزاب السياسية المتنافسة في واسط للظفر باكبر عدد من الاصوات، وبعيدا عن تقاطع شعارات المرشحين يدرك الواسطيون من سيمثل طموحهم من بين هؤلاء المرشحين في البرلمان المقبل.

واسط / حامد تركي المياحي

وبرغم تناسي المسؤولين لواقع القرى والارياف شهد الشارع الواسطي صراعا دعائيا لم يألفه الناخب من قبل بعد إن توجه المرشحون إلى ابعد نقطة نائية في المحافظة، حيث تجاوزت الحملات الدعائية مركز المحافظة والاقضية والنواحي بل ذهبت إلى اطراف القرى والأرياف والتجمعات السكانية لكسب اكبر عدد من الأصوات.

(المدى) استطلعت أراء عدد من المرشحين والناخبين وسجلت بعض مواقفهم وتوقعاتهم وأمانيهم في ان تفرز الانتخابات البرلمانية ممثلين يدافعون عن حقوق المواطنين في المحافظة.

المرشح حيدر كعيم جلان عن قائمة ائتلاف دولة القانون، قال إن الشعارات والأقوال والوعود ليست كافية لتوفر قناعة تامة لدى الناخب بالمرشح، بل ان الرهان الحقيقي سيكون على قناعة الناخب والتي تعتمد على تاريخ المرشح وخلفيته العلمية ومستوى أداءه وخدمته العملية لأبناء مدينته في المرحلة التي سبقت الانتخابات، معتبرا التجربة والاختبار هي المعيار والمؤشر المقنع في الاختيار. وأضاف إن التنافس الشريف هو مانتمناه للجميع، ولا ضير في أن يبادر الجميع إلى طرح برامجهم لتكون بطاقتهم التعريفية التي تلامس أمال وتطلعات جمهورهم، وتمنى أن تكون الحملات الدعائية هي ليست فقط لتعريف الناخب بالمرشح بل هي فرصة لسماع مطالب الناخبين والتعرف على همومهم ومعاناتهم لتصب مفرداتها في صلب العمل البرلماني، مما يؤدي إلى توطيد العلاقة بين الطرفين على أساس تأصيل صفة التمثيل والنيابة لدى المرشح وتعميق المسؤولية وتعزيزها.

فيما أنتقد الإعلامي أسامة عادل الموسوي، الأساليب التي وصفها بالرخيصة لبعض المرشحين ومحاولاتهم لشراء الأصوات عن طريق المال والهدايا، معتبرا ذلك خيانة كبيرة وناشد الجميع بضرورة مقاطعة المرشح الذي يثبت سلوكه هذا الطريق غير المشروع في حملاته الدعائية، متمنيا إن تفرز هذه الانتخابات فوز مرشحين يشعرون بمعاناة الناس ويعملون على معالجتها من خلال سن القوانين والتشريعات وبذل الجهود الرقابية المطلوبة من البرلماني لتقويم مسيرة الأداء لكافة القطاعات.

أما المحامي مريح فرحان الشحماني، قال: إن الناخب العراقي ما زال يتعرض إلى الضغوط والمضايقات التي تمنعه من الإدلاء بصوته بكل حرية، وهذا مايجعل العملية الديمقراطية منقوصة، فحاجة المواطن الى ابسط مقومات العيش الكريم من مسكن ومأكل وتعليم وضمان صحي وفرص للعيش والتعيين، كل ذلك وغيرها من الحاجات تدفع به الى انتخاب من يعتقد انه سيحقق واحدة من احتياجاته، وبذلك فان اختياره لم ينطلق من اعتماد الكفاءة والنزاهة للمرشح، ولم ينظر إلى المصلحة العامة بل اعتمد مصلحته الخاصة لتكون ممارسته محاولة لتحقيق طموحاته الشخصية. وأضاف إن معظم المرشحين يقدمون هذه الطروحات في برنامجهم الانتخابي لضمان أصوات الناخبين، كما ان بعض المرشحين قدموا الهدايا والمال ومأدب الطعام للناخبين واجبروهم على القسم بانهم سيصوتون لهم في الانتخابات للتأكد ان هناك من سيصوتون لهم.

اما المرشح صادق جعفر الصافي عن قائمة الائتلاف الوطني العراقي، فأنه يعتقد ان البرامج الانتخابية التي اطلقتها الكيانات السياسية، فيها الكثير من الشبه، وان الناخب يستطيع ان يدقق في قدرة ومؤهلات كل مرشح خصوصا بالاعتماد على مميزات القائمة المفتوحة في اختيار الانسب، وناشد الصافي جميع المواطنين بتغليب المصلحة الوطنية على المنافع الشخصية في الاختيار واعتماد الكفاءات المخلصة والنزيهة القادرة على العطاء والتضحية للبلد، وتتمتع بمميزات واثقة لضمان المحافظة على الثوابت الوطنية والانجازات التي تحققت للمجتمع العراقي بعد سقوط النظام الدكتاتوري البغيض.

من جانبها، قالت سهاد طارق/ موظفة في رئاسة جامعة واسط: ان المرشحين في المحافظة يمثلون توجهات وأيديولوجيات مختلفة وهناك تباين وتفاوت بين مرشح وأخر من حيث المؤهلات الأكاديمية والعلمية والثقافية والاجتماعية وحتى الجوانب الاقتصادية، واعربت عن املها أن تأخذ الكفاءات العلمية وحملة الشهادات باختصاصات مختلفة طريقها الى البرلمان، لتحقق طموحات أبناء الشعب، ولكنها في الوقت نفسه تتوقع ان تكون نسبة الكفاءات قليلة بين المرشحين في المحافظة، معللة ذلك بصغر حجم مساحة العلاقات بين المواطن والأستاذ الجامعي لانشغاله في مجال التدريس والبحث العلمي، موضحة ان البعد العشائري سيقول كلمته الفصل في اختيار الشيوخ وممثليهم في المراكز الادارية. ودعت طارق إلى ضرورة تشكيل هيئات استشارية علمية متخصصة من الجامعات ترفد مجلس النواب بالدراسات والتوصيات في مجالات مختلفة، متمنية أن تتبنى إحدى الكتل السياسية هذا المشروع في برامجها الانتخابية. أما المواطن المتقاعد كاظم مهاوش الدلي قال: ان مانشاهده في الوقت الحاضر من اهتمام ورعاية للمواطن يدعو الى السرور والغبطة، ولكن للأسف بعد اعلان نتائج الانتخابات تغيب كل أحلامنا وطموحاتنا، وعندها سيكون المواطن في واد والمسؤول في واد أخر، وبرغم ذلك فأن المواطن هو اساس العملية الديمقراطية بينما المسؤولية ستزول عن المرشحين حال انتهاء الفصل التشريعي وسيعود الى ترشيح نفسه ولن يجد حينها من ينتخبه وعلى العكس من ذلك فأن المخلصين من المرشحين سيحتضنهم الشارع العراقي ويقدمهم كمسؤولين جدد في المقبل من العمليات الانتخابية.